

مر نصف قرن على قيام "الجمهورية العربية المتحدة" (1958 - 1961)، التي شكلت وقتئذ أول تجربة ملموسة في مسعى العرب إلى التوحيد القومي، ومنذ لحظة الانفصال والحركة جارية في اتجاه تجريب الصيغ القادرة على جعل مفهوم الوحدة قابلاً للاستنبات في الفضاء العربي من خليجه إلى محيطه، بيد أن الواقع كان أكثر ممانعة من الرغبة في تجسير الفجوة بين المثال والطموح والحقيقة والممكن.

فقد جُرب عدد يسير من المشاريع الوحدوية بين دولتين أو أكثر، أبدى الرؤساء حياها قدراً واضحاً وأحياناً متسرعاً من الحماسة، كما علق عليها المواطنون أمالاً جمة في الارتقاء بأوضاعهم نحو الأفضل، فكان نصيبها إما التوقف في أول الطريق، أو المكابرة بضعة شهور قبل أن تدخل العد العكسي فتتوارى، وتسى بفعل الزمن، وحدها بعض التجمعات الإقليمية قدرت على المكابدة فظلت حية تتوسل سبيل الكفاية والنجاعة في ما رسمت من أهداف ورامت من مقاصد، ومع ذلك كان حظها من الإنجاز متواضعاً، كما هو حال مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، أو شاحبا ودون الحد الأدنى المأمول، كما هو عليه الأمر بالنسبة لاتحاد المغرب العربي (1989).

لذلك، يطرح مفهوم الوحدة العربية من منظور المستقبل أكثر من سؤال واستفهام، ويحفز على الاجتهاد في سلة من القضايا الفكرية والسياسية المرتبطة به كمشروع نذرت الطلائع الأولى من القوميين نفسها للدفاع عن ضرورته في استجماع قوة العرب واستنهاض مقدراتهم من أجل إعادة بناء مجتمعات قادرة على التناظر مع غيرها من الأمم في العالم الحديث. أوحى لي بكتابة هذه المقالة مناسبتان فكرتان وسياسيتان تعاقب تنظيمهما ربيع 2009 في بيروت،

تتعلق الأولى بندوة "من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل" لمركز دراسات الوحدة العربية، وتخص الثانية ندوة "العروبة في القرن الواحد والعشرين" لتيار المستقبل. ولئن شاركت في الأولى بورقة بحثية، وتفاعلت مع تعقيباتها ونقاشاتها الممتدة على ثلاثة أيام بحضور قرابة ثمانين مشاركاً من تيارات وأفانق فكرية مختلفة، فقد وصلني بعض أصداء الثانية من خلال أحاديث من التقيت بهم في ردهات الفندق وجنباة، فكانت خلاصتي المفصلية أن ثمة حاجة ماسة إلى الاجتهاد الجماعي في عديد المقولات والمفاهيم التي اعتاد جزء يسير منا التسليم بها دون التمحيص فيها في ضوء مآلاتنا العربية من جهة، وفي سياق التغييرات النوعية التي طرأت على العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي من جهة ثانية.

لعل من المفاهيم التي تدعونا إلى التفكير والمراجعة ونحن نعيد النظر في الوحدة العربية من منظور المستقبل، إشكالية الأمة العربية، وما يرتبط بها من قضايا نازمة للوعي القومي حيال الوحدة والسبيل إلى تحقيقها. فإذا كان المرء يسلم بوجود أمة عربية ولا يشك في حضورها كواقع يتقاسمه العرب، فإن ثمة ما يجعل الاختلاف وارداً ومطلوباً حول فرضية كونها موحدة وأن الاستعمار فقط من مرق أوصالها. فمن عناصر المراجعة المطلوبة الجهر بأن الأمة العربية لم تتوحد في تاريخها سياسياً، مما يعني أنها لم تدرك بناء الدولة الموحدة الواحدة، وإن شهدت تعاقب إمبراطوريات أموية وعباسية وموحدة وعثمانية على أمصارها، فالثابت تاريخياً أنها توزعت إلى كيانات، وأن وحدة اللسان والتاريخ والثقافة لم تسعها في التحول إلى كيان سياسي يعيش العرب

## الوحدة العربية من منظور المستقبل



د. احمد مالكي \*  
mhammedmalki@yahoo.fr

**قضية الوحدة العربية ليست ولا ينبغي أن تكون هم القوميين وحدهم بل كل الأطياف كما كان الشأن في أوروبا**

في كنفه، ويصوغون جماعياً قواعد ومبادئ اجتماعهم المدني.. والحاصل أن الفكر القومي ظل باستمرار ينسج رؤيته للأمة على هذه اللوازم دون إعارة اهتمام كبير للوعاء السياسي، أي الدولة الحاضنة للأمة والمطورة لها، وفي الواقع يساعدنا التاريخ الحديث لتكون الوحدات القومية على الاقتناع بمركزية الدولة، كحقيقة سياسية - كيانية، في تحقق دولة الوحدة المسندة إلى الأمة. فهل كان في مستطاع الأمة الألمانية (الجرمانية) أن تصيح وحدة قومية للألمان لو لم يتوفر لها الإطار السياسي الموحد (بروسيا)، ولعل الأمر نفسه بالنسبة للأمة الأمريكية، ف"السياسي" بهذا المعنى شرط عين لتحقيق "القومي"، وتعميقه في الوعي والوجدان. ثم إن مساءلة مفهوم الأمة العربية من زاوية ضعف كيانيتها السياسية أو عدم وجودها أصلاً، يدعو إلى مساءلة مفهوم التجزئة كما ترسخ في الفكر القومي. فقد أسس القوميون دعوتهم إلى الوحدة على تعميم فرضية التجزئة على عموم البلاد العربية، والحال أنها واقع نسبي وليس ظاهرة مطلقة، إنها حقيقة مشرقية - شامية ليس إلا.

يضاف إلى ذلك أن مصادر التجزئة كانت حاضرة ومتأصلة في البلاد العربية قبل دخول الاستعمار، الذي عمقها، واستثمرها لإدراك مقاصده. ألم يعطنا واقع التأخر التاريخي الذي وسم المنطقة منذ مطلع القرن السادس عشر ما يكفي من الدلائل لتسيب مقولة التجزئة وموقعيتها في سياقها التاريخي؟

ولعل من القضايا الفكرية القيمة بالمراجعة أيضاً، نمط الولاءات السائدة في المجال السياسي العربي، وطبيعة تراتبيتها في المخيال الاجتماعي العربي. وحيث أن حضور الدولة، كوعاء سياسي قار ودائم، ظل ضعيفاً وغير مكتمل، فقد سادت الولاءات الأولية (القبيلة والعشيرة والعائلة)، واستحكمت في تفاصيل المجتمعات العربية، مما ترتبت عنها بالنتيجة ميولات جماعية نحو الاحتماء بأطر اجتماعية دون الدولة أو ما يساويها مكانة، وهي من العوائق التي حالت دون استكمال الاندماج الوطني اللازم لميلاد دولة الوحدة القومية.

لذلك - وهذه من القضايا التي التفت إليها الفكر القومي العربي متأخراً - لم تحظ الدولة القطرية بنصيب ولو قليل من الاعتراف من قبل القوميين، فقد ظلت في سجلهم مذمومة ومنبوذة، والحال أن الوحدات القومية الكبرى لا تتأني بدون بناء الأقطار المكتملة والقوية.

تضيف إلى ما سلف أن احتكار القوميين لمشروع الوحدة القومية، أو هكذا على الأقل ظل الاعتقاد سائداً، من الأمور التي تستلزم المراجعة، والنقد، والتمحيص. فالوحدة القومية ليست مطلب القوميين وحدهم، ولا هي مشروع هؤلاء دون سواهم، إنها في الواقع أفق جميع الإرادات، تتكاتف من أجل بلوغه كل مكونات الأمة، بل إن بناء التأييد حوله من القضايا المفصلية لإنجاح الفكرة القومية.. ألم تتنافس في تطوير المشروع الأوروبي كل الإرادات، من اشتراكيين، وليبراليين، وشيوعيين، ويمينيين، وأحزاب مسيحية، وحتى حماة البيئة ورعاتها.

تلك، فيما نظن، سلسلة من القضايا التي يمكن فتح نقاش جدي، واضح، ومسؤول من أجل إعادة بنائها في الفكر العربي، وجعلها قابلة للممارسة والتطبيق، والأهم تحويلها إلى قوة دفع جديدة في اتجاه جعل مفهوم الوحدة العربية أكثر قابلية للانغراس في التفكير والممارسة العربيين. ■

\* أستاذ جامعي كاتب وباحث

من جامعة مراكش